دفاتر التخطيط

العدد 12 • مارس–أبريل 2007

محتويات العدد

■ **تقديم أعمال المنتدى حول المجتمع المغربي**

أحمد لحليمي علمي

■ **ما هو أحسن وجه للمغرب ؟ تركيب واستخلاصات**

گزافيي گييو

■ **التحفيزات الضريبية**

محمد تعموتي

■ **نموذج ماكرو اقتصادي قياسي قصير ومتوسط المدى عن الاقتصاد المغربي**

جمال بختي، ومولاي علي الصادقي

■ **السكن والبنية الاجتماعية بالضاحية الحضرية للدار البيضاء**

الحسين نجمي

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.
يمكن قراءة مقتطفات من هذه المجلة على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

الهاتف : 037 76 28 20
037 76 99 85
الفاكس : 037 66 07 71
ص.ب. الحي الإداري
الرباط، المغرب

الرئيس

أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير

أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية

أحمد ابراهيمي
عبد الرحمان حواش
عزيز أجبيلو
مصطفى أفقير
أحمد اجميلة
جمال بورشاشن
علي العقاوي
عبد الحق علالات
عبد العزيز معلمي

الناشر

المركز الوطني للتوثيق
الهاتف : 037 77 10 32
037 77 09 84
037 77 30 08
الفاكس : 037 77 31 34
أكدال، الرباط

الإيداع القانوني

2004/139

منشورات

المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني :
cahiersduplan@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني :
Site : www.hcp.ma

إنجاز

ديوان 3000

المطبعة

المعارف الجديدة
الهاتف : 037 79 47 08 / 09

تقديم أعمال المنتدى حول المجتمع المغربي *

أحمد لحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط

تعلمون جيدا أن الأعمال التي نحن بصددها منذ مطلع سنة 2005، الحاملة للعنوان الإستشرافي «مغرب 2030» لتحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة. اسمحوا لي، إذن، بهذه المناسبة أن أرفع إلى المقام العالي بالله أسمى آيات الإخلاص، وعظيم الامتنان.

أود التذكير، بعد هذا، بأن المنتدى الأول المعنون "المغرب في محيطه الجيوستراتيجي والاقتصادي" الذي نُظم في ثلاث دورات من يومين لكل دورة، قد شكل مرحلة هامة في مسلسل التفكير الذي قمنا به لهذا الغرض.

أما أعمالنا اليوم وغدا فإنها ستمثل المكون الثاني من التفكير في الموضوع في إطار المنتديات، في انتظار أن تقدم أعمال أخرى، ذات طبيعة قطاعية أو تيمية، على استكمال وتدقيق المعطيات والاستخلاصات.

لقد قادتنا أعمال المنتدى الأول إلى العكوف على المعطيات وآفاق التطور الخاصة بالـ 25 سنة القادمة، وعلى المحيط الجيوستراتيجي لبلادنا، والاقتصاد العالمي، والقطاعات الأساس لاقتصادنا الوطني. هكذا سمحت لنا بوضع الرهانات الخاصة ببلادنا، المتعلقة بالمواجهات الاقتصادية الكبرى بين الشركاء الأكثر قوة في العالم. لقد أمكننا في هذا الإطار تقييم فوائد وإكراهات الشراكة مع أوروبا المتوسطية التي لا محيد عنها، والجهوية المنفتحة على الطريقة الشيلية، كلتيهما على ضوء معطيات جغرافيتنا، وتاريخنا وقيمنا الثقافية والروحية. وهو ما قادنا إلى الوقوف على مواقع قوة وضعف اقتصادنا الوطني، الخاضع لموجبات التنافسية في سياقات خاضعة هي نفسها لظاهرة عولمة متنامية.

أما تأملاتنا اليوم فهي امتداد لما سبق. هذا وكيفما كانت الإمكانات التي ستوفرها لنا في المستقبل، فإن الجيوستراتيجية واقتصاد العالم، إضافة إلى قدرتنا على النمو الاقتصادي، فإنه يتحتم علينا أن نقوم قبل كل شيء بتقييم مقدرة مجتمعنا على الاستفادة من المنافع، والتحوط من المخاطر، ولتبني

(*) نظمت أعمال هذا المنتدى في الدار البيضاء يومي 25 و26 نومبر 2005 تحت عنوان «المجتمع المغربي : الثوابت، المتغيرات، وسيناريوهات المستقبل».

الإصلاحات وبتقييم التطورات المطلوبة لهذا الغرض. إن هذا التقييم، إذن، هو ما نقترح إنجازه خلال هذا المنتدى.

على هذا الأساس وضعتْ هذه الأعمال نصب العين هدفا مزدوجا : أن تقدم تشخيصا للمشاكل الكبرى ذات الطابع الاجتماعي المطروحة في بلادنا من جهة، وأن ترسم، على ضوء ذلك، السيناريوهات الممكنة لمستقبل المجتمع المغربي، من جهة أخرى. ومن دون ادعاء التوسع، فإن المحاور الأربعة المتفق عليها والتيمات المعالجة تغطي المواضيع الأساس التي تمثل النقاش الاجتماعي في المستقبل، والتحديات التي على المجتمع المغربي التكفل بها لإنجاز الأهداف المبتغاة، خاصة منها تحديثه وانفتاحه.

محاور أربعة تمثل القالب الذي منه تشتق التيمات الأولية التي سيعالجها هذا المنتدى، علما بأن كل تيمة تندرج في مجال محدد، ومنفتحة على الأخريات، تكملها تارة وتضيئها حسب وجهة نظر كل متدخل على حدة، تارة أخرى.

1. المورفولوجي : يتصل هذا المحور بالتغيرات البنيوية التي عرفها المجتمع المغربي منذ الاستقلال، على الأقل، إلى أيامنا هذه. فيه يتم تحليل التيارات الكبرى المتعلقة، بالديموغرافية، والتنضيد الاجتماعي، وشغل الفضاء أو المجال الحضري، على سبيل المثال، واستخلاص الدروس الممكنة منها للمستقبل.

2. مسلسل الإنتقال المجتمعي والتكوين والتأهيل المهني. تتمحور الدراسات في هذه التيمة حول المؤسستين الرئيسين : العائلة ونظام التعليم، بوصفهما مكانين للتكوين وتأهيل الأجيال القادمة. ويجري تحليل المسائل القرينة بنتائج تحولاتها وبوظائفها الاجتماعية، خاصة تكوين النخب والإعداد لمهن المستقبل في الاقتصاد المعولم، التي ستنهض أساسا على الإبداع والتجديد.

3. العمل الجماعي والحركات الاجتماعية. يتركز الاهتمام هنا على الفاعلين الكبار للعمل الجماعي، أي مؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، والنقابات، وأخيرا الحركات الاجتماعية الجديدة (الحركات الأصولية، الجهوية، الثقافوية، النسوية، وتركيبات المجتمع المدني). نجد من بين نقط الدرس العلاقات بين الدولة والحكامة، ومكانة هذه في المجتمع المغربي.

4. وأخيرا تيمة الضبط. تختص بنظام المعتقد، والضوابط normes، والقيم المضمرة في أشكال السلوك الفردي والاجتماعي، والمنظمة نماط الحياة في المجتمع. إلى جانب الدين الذي يمثل عماد هذا النظام، ثمة التساؤل، أيضا، عن تحولات الضوابط التقليدية، صيغ تكيفها أو زوالها، وعن بروز نظام ضوابط جديد، يتميز بانتشاره البطيء، لكن الحتمي أحيانا، والموصوف عموما بالحداثة أو نظام القيم المعولمة. إن صراع القيم هذا ليعد معطى جوهريا للمجتمع المغربي، وهو منشأ عديد من مشاكل الهوية التي يطرحها دارسو المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أننا نحظى في سبيل إضاءة أعمال هذا المنتدى وتنشيط نقاشه بخبرة وتجربة، وخاصة بصداقة جامعيين مرموقين، وباحثين وخبراء مغاربة وأجانب آتين من آفاق ثقافية شتى، ومعترف لهم بالاقتدار في ميدانهم. ليتقبلوا مني في هذا المقام جزيل الشكر، ووافر الامتنان.

أبدأ بالقول إن بلادنا تغيرت، تتغير وستواصل تغيرها. قبل خمسين سنة كان مجتمعنا قرويا في أغلبه. وكانت له قيم هذا المجتمع، ولزوم تواصل الهوية بالعلاقة مع التاريخ وفي مواجهة ما يعتري التقاليد من تغير. وجاء التحديث المعاصر للاستعمار ليطبع البلاد بازدواجية قوية، محولا اقتصاده وبنياته التحتية المادية، من غير أن يمس في الجوهر الساكنة القروية، وبورجوازية المدن العتيقة، والنخب التقليدية. في حين هيأ التحديث انبثاق نخبة سياسية جعلت همها إعادة بناء المجتمع لإدخاله في مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كما انعكس في مرآة المحيط الدولي المباشر لبلادها. وذاك هو الطموح الذي استمر على مدى خمسين سنة من الاستقلال.

واليوم فإن بلادنا تغيرت، لكنها هي ذاتُها، في الوقت نفسه. إنها تحيا التعايش التاريخي بين التقليدي والحديث عبر توترات عديدة يمكن أن تسفر عن أزمات معوقة، مثلما تولد ظواهر مجددة. هو تعايش أثره متواصل في واقعنا الاجتماعي، وطريقة تعاملنا هي ما يمكن أن يجعله إما ثروة واعدة بالتقدم إن نحن أحسننا تدبير ميراثنا الثقافي، أو على العكس، يصبح عامل تفكك اجتماعي إن نحن ربطنا تعلقنا الشرعي بهويتنا بثقافة الكره، وطرح القيم الكونية، وبالانكفاء خطأ على قيم نقدسها لعجزنا عن الخضوع لنقد مجدد لمضمونها وغايتها.

إن تحديث مجتمعنا ليعد الظاهرة الأبرز. فساكنتنا اليوم أغلبها حضري، واقتصادنا منفتح على العالم، وشبيبتنا شديدة الطموح، متطلعة إلى التغيير الاجتماعي، حتى ولو لم تعرف دوما

ما هو. مدننا أضحت مراكز تتجلى فيها هذه الحداثة بتباشيرها الأكثر إقناعا، وكذا في مفارقات الفقر والبؤس الاجتماعي. إلى هذا نجد الخطاب السياسي الذي يغذي أحزابنا السياسية، ومجتمعنا المدني الناشئ ووسائط إعلامنا تقوم حول عماد التقدم، مرتفقا بالصيغ المفهومة للديموقراطية، والحكامة الجيدة، والتربية، والمساواة بين الجنسين،والتنمية البشرية. والوصول إلى وسائط الاتصال، والإقبال على الانترنيت، شأنه شأن الهجرة، وحرية الإعلام، الاستثنائية في العالم العربي، باتت نماذج لتطلعات متجهة بشكل حاسم نحو التقدم الاجتماعي.

غير أن مجتمعنا مطبوع كذلك بموروثه ؛ والطابع الأقوى في هذا الصدد هو بصمة تاريخنا وما مارسه كتأثير على هويتنا الوطنية. إننا بلد عريق تمتد جذوره الحضارية والثقافية في تاريخ مديد جدا، وفي خصوصية متميزة، تاريخ ذو طابع فريد في الزمن العربي الإسلامي.

ففي الحقب الأولى للإسلام عرف بلدنا، مثل مجمع بلاد المغرب العربي، إبراز فرديته، شاهرا أصالته في الميدان الديني بإعلان أسر حاكمة مستقلة عن سلطة الخلافة المركزية في المشرق العربي. وحين أحكم العثمانيون هيمنتهم على بلاد البحر الأبيض المتوسط الإسلامية ظل المغرب وحده خارج قبضتهم. أما الاستعمار فقد كان مهولا لكنه قصير المدى - يحسب في عشرين سنة من الحماية هادئة نسبيا - بين المعركة الأخيرة سنة 1933، وما سمي بمرحلة السلم ونفي الملك محمد الخامس سنة 1953. سنوات الاستقلال اتسمت بدورها بالخصوصية ذاتها. ففيما واجهت الشعوب العربية العريقة تجارب سياسية كانت ذات آثار تخريبية لمجتمعاتها، ولاستمرار ميراثها الاجتماعي والتاريخي، فلت بلدنا من هذا التفكك. على العكس من ذلك، فإنه انخرط في تغير تدريجي لم يتنكر لجوهر ثقافته، ودينه، وتقاليده، وإن بعد المرور بأزمات عديدة، وبثمن تضحيات جمة من قبل فصيل من نخبه الحالمة بمُثُل وتطلعات شجاعة لبلادها. لاشك أن هذه الاستمرارية قد خولت لبلادنا هوية قوية بشكل خاص، وعلينا من غير شك أن نرى فيها إحدى مصادر غنانا ، بل ونستمد منها بعض أسباب عزتنا.

بيد أننا، ونحن سنخصص هذا المنتدى لتأمل استشرافي حول مجتمعنا، لا يمكننا الهروب من استدعاءات متناقضة، والإجابة عن أكثر من تساؤل مشروع. قلنا إننا حظينا باستمرارية متميزة، ولكن بوسعنا كذلك التساؤل إن لم تحمل هذه الاستمرارية جذور أكثر من عنصر ضعف. وإلى أي حد لا يعد الإبقاء على الإرث نزعة محافظة وضعت حصّارا لتطور العلاقات الاجتماعية والسياسية ربما كانت ستصبح أكثر قوة. أو لا تعتبر قوة التقاليد المنظور إليها كرأسمال ثقافي بمثابة حواجز للتقدم الاجتماعي ؟ كيف ينبغي، والحالة هذه، تقييم هويتنا الوطنية؟ هل اعتبارها منبع المحافظة الاجتماعية التي تطبع قطْعا قسما هاما من الجسم الاجتماعي؟ أم، على العكس، كقوة داخلية يمكننا مساعدة الأفراد على أن يحيوا التغير الاجتماعي محتمين من الشوائب الثقافية والاجتماعية، وقد باتت أكثر تهديدا في زمن العولمة المتسارعة ؟ بعبارة أخرى، هل يلزم تقدم بلادنا بالضرورة التخلي، أو بالعكس إعادة نظر، بل تجديد موروث يعيشه مجتمعنا كبعد جوهري لهويته ؟ وإلى أي حد تعد كل واحدة من هذه الآثار ممكنة، وبأية نتائج ؟

إن المواضيع التي ستعالج في إطار هذا المنتدى حول الرهانات المجتمعية ستقدم بكل تأكيد إضاءات عديدة عن هذه الاستفسارات، وبعد العروض والمناقشات، ربما صرنا أقدر لاعتبار النتائج. يبقى أن أهم ما نحن مدعوون له هو محاولة القيام بقفزة نحو المستقبل. إلى أين يذهب مجتمعنا الراغب في التغيير الاجتماعي، والذي ما يزال محكوما إلى حد بعيد بمواقفه المحافظة، في آن؟ وإن عمدنا إلى تبسيط شديد بسبب ما يمليه التفكير الجماعي، نستطيع - مع إقصاء أي نفي أصلي لموروثنا الثقافي - إعادة هذا السؤال إلى البديل التالي : إما أن نترك جمودنا يطغى علينا وندخل في مسلسل هزات وانحطاط اجتماعيين، مرافقين حتما بتهميش اقتصادي وسياسي في المحيط الدولي؛ وإما أن نستمد من مكاسبنا القوة الداخلية الموفورة للدخول في دينامية التجديد، والخلق، والتجاوز لمطلباتنا.

الصيغة الأولى للبديل - وقد تطرقنا إليها في منتدى سابق - يمكنها، مع الأسف، أن تتغذى من بعض التيارات المستخلصة من واقعنا الاجتماعي. إن سكان بلادنا، ورغم انخفاض النمو الديموغرافي، ما زالوا ينمون بكيفية مؤثرة. والضغط في المدن يزيد من جهة الحاجة إلى خلق مناصب الشغل، وتوفير السكن والخدمات العمومية، وضمان فعالية الحكامة المحلية. ومن نحو آخر فإن الساكنة القروية ستتقلص بقوة من ناحية النسبة المئوية وليس من حيث العدد. وضغطها على الموارد من شأنه أن يعرقل أكثر فأكثر توازنات الوسط الطبيعي وكذا حظوظ دوام

جانب من الحضور

الحفاظ عليه. أما عدم المساواة في توزيع الدخل، المرتفعة حاليا، فلا يمكن التنقيص منها إلا بنهج إصلاحات كبرى والتزام عقد اجتماعي يندرج في الديمومة. زد على هذا أن الفقر في العالم القروي والحضري ينذر بتهميش قسم من السكان، وسنراه غدا، على الخصوص، هو مصير العجزة ذوي الدخل المحدود، وقد تخلى عنهم شباب سيكفون عن الالتزام بالكفالة التقليدية التي كانت تجنّب ذويهم في الماضي العالة الجسدية والنفسية. شرائح عريضة هي من مجتمعنا القروي تزداد فقرا وتشيخ بأقوى من نظيرتها في المجتمع الحضري.

باتجاهات كهذه علينا أن نقوم قبل كل شيء، ودون مجاملة، بتقييم حظوظ بلادنا من أجل إدماج حسن في دينامية اقتصاد عولمي. لنواجه الأسئلة الحرجة التالية : ما هي الطرق المتبقاة مفتوحة لبلادنا لكي تشهر طبقة مقاولين قادرين على رفع عاجل لتحدي التنافسية ؟ ولكي يظهر أصحاب رؤوس الأموال مقدرة أعظم على المخاطرة ؟ ولتجاوز إرث نزعة حمائية طويلة وثقافة رهينة بالمال السهل، بغية القطع مع رؤية اقتصادية ظلت في قسم كبير منها في دائرة الريع. بأية شروط تستطيع المقاولات الصغرى والمتوسطة (م.ص.م.) الاندماج في العصرنة والاقتصاد المالي؟ بأية شروط يمكن لسياسة اقتصادية ومالية أن تصبح أكثر عناية بالضبط الاجتماعي، وتعديل التصلب الراهن للبنيات الاجتماعية، كذا المساهمة، على أوسع نطاق، في انبثاق طبقة وسطى نزّاعة نحو المبادرة الاقتصادية ومهمومة بالتقدم الاجتماعي والثقافي ؟ كيف يتم امتصاص العجز الهائل المتراكم في ميدان التمدرس والتربية وضمان انفتاح أكبر على الحركية الاجتماعية ؟ فيما لو لم يجد مجتمعنا محيدا عن التساهل طويلا مع فضاءات تهميش قسم مهم من مكوناته، فإنه مهدد بالتعرض لصراع فادح على صعيد القيم. أية آفاق لتدبير مثل هذه الصراعات لحصر نتائجها المدمرة ؟ كيف بوسعنا تدبير طلب مجتمعنا المتزايد للمعلومات، ولحاجات الاستهلاك المعروضة، صعبة المنال، ولقيم الحداثة، إذا هو استمر محروما من الموارد الطبيعية والاستعدادات المادية لبلوغها ؟

أوَلن يكون إزاء مجتمع مماثل من خيار سوى مسعى الانطواء في القيم ذاتها التي لا يعرف غيرها، الكامنة في السلوك العائلي، وخضوع المرأة، والمسلك الديني المتهيج، قيم الاستعداد للخضوع لكل أشكال التسلط أو لممارستها بضمير مستريح؟ بداهة، إن سيناريو من هذا القبيل لا يمكن لبلادنا أن تقبله.

ثمة طرق أخرى مفتوحة، وأول متطلب لانتهاجها هو التوفر على رؤية واقعية. الثاني وجود إرادة سياسية بتقبل ما تمليه من صيغ إصلاح وتضحيات. المتطلب الثالث حيازة الشعب كله لهذه الرؤية لكي تتحول إلى رأسمال للأمل. إن مجتمعنا قادر على ولوج مدارات التقدم الاجتماعي لو توفرت له الثقة بنفسه، والإيمان بمستقبل آخر، إذا كانت واقعية، وعموما ذات توازن داخلي قوي. هذا سيعني أنه مجتمع عرف كيف يعثر على حوافز الانتقال إلى دينامية المبادرات والمخاطرات، وأنه يقتنع بالقيم الإيجابية للحداثة، من غير أن يتنكر لهويته العميقة، بل على العكس، بتثمين القيم الإيجابية فيها ونبذ البالية.

من بين قيم الحداثة التي نحن مدعوون إلى اعتناقها اليوم، أهمها ما سماه صاحب الجلالة بالمواطنة المسؤولة. وإن المسلسلات الجارية للديموقراطية، وإقرار دولة القانون لتحتاج إلى أن تذهب في اتجاه تقوية هذه القيم. ما من شك، أن المسلسلات ليست أبدا، خطية ومنتظمة. وهناك ما قد يدعو لتسريع الوتيرة في وقت معين، في هذا المجال أو ذاك. المهم أن ما تحمله من قيم تمثل جوهر ثقافة سياسية جديدة، وما يحصل اليوم من تطورات في الأوضاع الفردية يقوّي بكل تأكيد التوجه نحو انفتاح أوسع على الحداثة. فهل سيجلب هذا قيمة تعبيئية أكبر للعمل، وللمبادرة، وللمعرفة خاصة، للحنكة، بأهميتها الحاسمة للديناميات الاقتصادية ؟ أكيد أن لتحديات التشغيل، والاستثمار، والتنافسية دلالة اقتصادية، لكن دلالتها كحوافز الفردية تظل أكثر أهمية. لذا فإن التقدم المستقبلي لمجتمعنا مرتبط، في قسم أكبر، بقدرتنا الحقيقية على أن ننشر بشكل جيد، إلى جانب الثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان، ثقافة العمل والمسؤولية الفردية، والاعتقاد المكين في كل محافل النشاط الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والسياسي.

ولا نشك أنه يوجد في المغرب حاليا تباشير وتَبَرْعم لهذه المتطلبات. فهل سيكون مغرب الغد يا ترى قادرا على بلورة وتفتح وعوده ؟

علينا أن نعكف على تقديم إيجابي لقيم المجتمع التي من بينها ما لا ينظر إليه بعض القراء إلا من زاوية سلبية قطعا. أهمها في هذا الصدد يختص بالمواقف من الدين الذي ينبغي أن نكف عن مواجهته بالحداثة، قل بالعقلانية. إن مجتمعنا عميق التدين، وتجدر إيمانه لا علاقة له بالحركات التي انتشرت هنا وهناك، منذ بضع سنوات. وإن للممارسة التقليدية للدين في بلادنا، خاصة في العالم القروي، خصوصيات ثابتة على المجتمع مراعاتها. لكن لابد من شجب كل خطاب يعطي صورا مغلوطة عن الرسالة السماوية، والتي تسهم في الخضوع القدري للأفراد. إن على الخطاب، بدلا من ذلك، أن يعيد الاعتبار للتقاليد الإسلامية النيرة في الحوار والاجتهاد، كما سادت في الحقب المشرقة من تاريخ الإسلام، وخلقت فضاء للعقلانية والفكر النقدي. وتعرف الديانة الإسلامية بتوفرها على رسالة جد قوية للتحقق من مسؤولية الأفراد، وقداسة الجهد، والإيثار، في سبيل تضامن يمتد على صعيد الإنسانية واحترام الطبيعة.

ما قصدت إليه، وأنا أفتتح بهذه الأفكار منتدانا هذا، هو أن أعلن خاصة اقتناعي بأن التساؤل حول إمكانات غد المجتمع المغربي تستدعي بداهة ضرورة تغيير حقيقية بقدر ما تتطلب تثمين المكتسبات الاجتماعية والثقافية لمجتمع قادر على التجديد والتجاوز.

وعليه، فأنا مقتنع بأن هذا المنتدى سيزودنا بما يكفي من إضاءة ومن أدوات لتحسين أعمالنا الإستشرافية حول "مغرب 2030"، والوصول إلى سيناريوهات كفيلة بالإسهام في خلق حوار وطني حول مسائل جوهرية يثيرها مستقبلنا، ولضمان توزيع أكبر لثقافة التقدم، اللازمة لإقامة صرح مجتمع أفضل. ■

ما هو أحسن وجه للمغرب ؟

تركيب واستخلاصات

حقا إن الاستشراف، كما يقول كرستيان دوبواسو، من المتدخلين في هذا المنتدى، كان دائما مجازفة، خاصة حين يتعلق الأمر بالحديث عن المستقبل، والحق أن الأمر يغدو أشد حرجا حين نكون بصدد بلد صغير كالمغرب، مع تاريخ عريق وهوية قوية وتميزّ جغرافي يضعه في مفترق مصالح مركبّة.

إن مستقبل المغرب، على ما نرى، يقع في قلب مساءلات عديدة؛ فهذا البلد هو في آن واحد قوة أطلسية، ومتوسطية، وإفريقية، مرتبطة بالتاريخ الأوروبي وتاريخ العالم العربي – الإسلامي، ومواجه، كذلك، بقوى ناهضة من آسيا وأمريكا اللاتينية، ويتميز محيطه الجيوستراتيجي بتعددية حسابات الفاعلين فيه، غاياتهم من حيث السلطة والقوة هي على درجة متزايدة من التباين. وعلاوة على هذه المصالح الفسيفسائية التي تجعل من الصعوبة انتهاج سبُلُ محددة، خاصة منها خيارات التحالف والشراكة، فإن على البلاد أن تدمج في أفكارها بعض الآجال السياسية الأمنية والاقتصادية، مما لا يمكن الاستهانة به في العقود القادمة.

بقلم كزافيي كيبو

وهذا يفترض بدايةً التساؤل ماذا ستكون أفضل صورة للشروع في معالجة السنوات الثلاثين القادمة، ومحاولة تخيل ما هي الاختيارات الأمثل لوضع المغرب في موقع جيد وريادي، وذلك في عالم ما ينفك يتحول.

أولوية : عدم اتخاذ هيئة مغلوطة

في سياق جيوستراتيجي أكثر افتقارا للاستقرار، وأقل خضوعاً مما كان عليه لممارسة الدول والمؤسسات الدولية، بإمكان المغرب أن يتخذ عدة هيئات أو أوضاع :

هيئة الاستخفاف، التي تروج حاليا في الأوساط العالمية للاقتصاد والمالية باللعب دون اعتبار لعبة عولمة الرساميل وشمولية النماذج الموحدة.

يركز هذا العالم حاليا 85 % من القيمة المضافة العالمية، وأقل من 10 % من الساكنة العالمية تجلب منها النفع. أجل، إنها صورة تسمح بجذب الاستثمارات المباشرة، وتمويل الخوصصة الضرورية، وعصرنة القطاع البنكي بغاية دعم نمو البلاد. بيد أن وصول اتفاقية النسيج واللباس (ATV) إلى مداها، وتفكيك نظام الحصص في مستهل يناير 2005 يكشف عن حدود هذا النوع من التفكير عقب تدفق الصادرات الصينية على الاتحاد الأوروبي وأسواق أمريكا الشمالية، والمغرب أحد البلدان الأولى الذي تعرّض لتحولات السوق، والمستقبل الخطير لشبكات مقاولاته الصغرى والمتوسطة من شأنه أن يلحق أفدح الضرر بالاقتصاد والاستقرار الاجتماعي للبلاد. إن المقاربة المستخفة السائدة في كبريات الأوساط الليبرالية من شأنها أن تضعف بين عشية

وضحاها اقتصادا يمر بمرحلة انتقالية، إن لم نقل استدراكية، ويخلق توترات سوسيو–سياسية من الصعب احتواؤها، خاصة في بلد يؤشر معدل البطالة فيه إلى 20 % في المناطق الحضرية (11 % على الصعيد الوطني) وعلاوة على المخاطرة الواجب تحملها ثمة وعي ونضج ينبغي بروزهما بصيغ الاقتصاد السياسي، وذلك تفاديا لما يمكن أن تلحقه على المدى المتوسط اضطرابات اقتصاد العالم، مما يفترض عدم الافتتان بالإغراء الشكلي للمنتوجات المالية المرتبطة بالصرعات المتبدلة للأسواق والمضاربات العابرة.

بوسع المغرب اعتناق "الواقعية السياسية" التي تسود على الصعيد الجيوستراتيجي، خاصة وأن المجال لا يتسع له للتميز أمام القوة العظمى الأمريكية وإزاء غياب قوة مضادة على المديين القريب والمتوسط. هنا أيضا، وحتى لو لزم الاعتراف بآثار تركز السلطة والقوة، وخاصة بالصيغ الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والمعلوماتية، فإن رصد الوضع في الشرق الأوسط يبين بأن هنالك أبعاداً تمتد في الميدان لا يمكن تغطيتها بالتفوق التكنولوجي وحده، ولا برؤية تبشيرية للديموقراطية. هناك، أيضا، الأبعاد القرينة بالهوية وبالثقافي ترسخ يوما إثر آخر، ولا تبدو الولايات المتحدة تجاهها مرتاحة البال. هي أبعاد لا تدخل في مسلسل التصورات المنمطة لمفهوم "Nation building" حسب زمرة التفكير في واشنطن والبنك العالمي، إنها تتطلب الوقت، والاحترام والذكاء. فهل ستكون "القوة الهادئة" "Soft power" في مواجهة "القوة الكاسحة" "hard power" هي الطريق الجديد، طريق انبثاق جيوسياسية جديدة في صورة أحلاف، على غرار فكرة "عدم الانحياز" إبّان الحرب الباردة بين المعسكرين الإيديولوجيين الكبيرين ؟ يوجد هنا، أيضا، مسار قابل للبحث حول كيفية التموقع بالنسبة للعقود القادمة.

يمكن للمغرب أن يترك نفسه ينساق، بل ويغرق، في المثالية السائدة، خاصة المروّجة من الغرب العجوز، والقائلة بأن المستقبل يبشر كله بالنمو، وتوسع مناطق الرخاء والسلام، وتقلص الفوارق بين الشمال والجنوب، وذلك بالاختباء وراء نوايا سخية لكن من غير آثار محسوسة... بينما الواقع، للأسف، شيء آخر. و ينبغي الاعتراض أكثر من أي وقت آخر على هذا المنطق الخطّي والسخي بمبادئ الحقيقة، بل والصادمة التي لا يمكن تجاهل مزاياها لدى التحليل الاستشرافي. إن تحليل الأمور الجوهرية، ولو خلال العقود الثلاثة القادمة، ليدعونا إلى التحلّي بقدر كبير من التواضع ونحن تطلع إلى الآفاق المثالية. وما نعلمه هو أن تبدلات النتائج بالعلاقة مع تطور المنتوج ("l'effet de "ciseau) في حال النفط، وصرعات الأسواق المالية، والتوتر الدائم في أسواق المواد الأولية بسبب طلب مجموعة (البرازيل، روسيا، الهند والصين BRIC) لمن شأنها أن تجذّر منطق المنفعة لهؤلاء وأولئك على الصعيد العالمي، مع مواعيد صعبة على الصعيد الأمني حول زمنية 2006–2010، أو ربما قبل ذلك، وهذا نظرا لما عليه الوضع في الشرق الأوسط. إن مستويات التوتر المرصودة بلغت حداً يجعل كل استهانة بمخاطرها الكبرى قادراً على كنس أفضل التخطيطات في بضعة أسابيع. كما أن التهويل بدوره قد يؤدي إلى شلّ الذكاء بسجنه في مبادئ حذرة غير محمودة العاقبة. ونزعة التسليم لنوع من الاجترار هي قوية إذا ما اكتفت العملية الاستشرافية بنماذج تحليل المخاطر وحدها، كما هي مستعملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وهي نماذج مستهلمة بقوة من منطقمنعطف الأبناك ومؤسسات التأمين التي لا تعطي مطلقاً أي حساب لآثار التاريخ وردود فعل السكان، واضعة نصب عينها التجارة والنقود وحدها عوامل ضبط حقيقية ومنظمة للعالم، ثمة كثير مما يدعو إلى التفكير في أن العقدين القادمين سعِيدان الاعتبار في هذا الميدان لمناورات الحكم والسلطة مع عودة صريحة ومشخصة لما هو سياسي (لننظر من الآن إلى لعب بوتين في روسيا وآسيا الوسطى). وبإمكانها، أيضا، أن تعدل منطق القوة مع الوصول المثير لوافدين جدد، وأبعد، لقواعد لعب جديدة يمكنها أن تعيد النظر في رؤانا الحالية عن بعض أشكال القوة المتفوقة. يدعونا هذا الأفق، إذن، إلى النظر إلى الحقيقة وجها لوجه، وعدم الاستغراق في العُصاب الغربي الذي يفضل السكيزوفرينيا (الفصام) على مبدأ الحقيقة بصيغ إسقاط على المدى المتوسط لعوامل الحكم والسلطة.

إن أفضل هيئة يمكن أن يظهر بها المغرب للعقود القادمة، وخاصة في مرحلة القطيعة المستخلصة في المقدمة، ينبغي أن تكون هي هيئة البراغماتية والنباهة. وهي لا تحول دون التزامن مع العولمة، لكن ليس بأيّ ثمن كان. لا تمنعه من لعب دور الواقعية السياسية، لكن مع تأكيده على خصوصيته وتحوله، أيضا، إلى فاعل مسؤول، بل وضروري ومعترف به، فاعل في "القوة الهادئة" الناهضة. وعلى العكس من هذا، فإنها هيئة تتفادى

الأوهام المنحرفة التي قد تقضي قضاء مبرما على أجمل الأفكار وأفضل المواهب ؛ انحراف سيتمثل في شرعنة المعتقدات الحالية وإعطائها مصداقية لا تقبل التشكيك. والخطابات المعنلة حول تفكيك مركزية الصناعات ونقلها إلى وحدات خارجية يجسد هذه الأقوال. حاليا في أوروبا وفي الولايات المتحدة تجد الجميع يعتقد بأن القوة النهائية للتكنولوجيا أو للقيمة المضافة تسمح بصمود جبهات المنافسة العالمية، وهذا غير صحيح، فالتكنوجيا اليوم مطبوعة بسرعة انتشارها والروح الخلاقة لم تعد أبدا حكرا على الغرب وحده، كما أن عالم المواقع المنيعة اختفى. الجميع الآن يعتقد أن بوسعه أن يفعل ويصنع أحسن وبشكل مغاير في أركان المعمور كلّها، والمناورات باتت مفتوحة من غير أن يتم التفكير في قواعد جديدة أو في تعريفها، لهذا فمن الأفضل في مواجهة سياق قطيعة البراديغمارت وهذه التحولات الضاربة في عمق نظم خلق الثروة والقرار، التمتع بالنباهة كأساس في أي تفكير استراتيجي، والبراغماتية كقاعدة أولى للحكامة.

يعيدنا هذا التحليل للهيئات (= الصور) إلى سؤال جوهري : ما هو في الواقع طموح المغرب في أفق 2030 ؟ نحو أي نوع من الأصالة، والخصوصية، والتعبير عن السلطة والقوة يرغب الفاعلون المتنافسون على حكم المملكة الشريفة إلى الوصول ؟ نظن أن الجواب على هذا السؤال سيحدد اختيار الصورة الجيدة، بل التركيب الأنسب للطرح، للزمان والمكان من غير أن تغيب بتاتا عن البال الغاية المنشودة.

استشراف 2030 أي اختيارات استراتيجية ؟

لقد دخلنا منذ عقد من الزمن في مرحلة قطيعة قصوى مع حركات كبرى حول، التصاميم الجيوستراتيجية، والاقتصادية، والمالية التي لا يمكن الاستهانة بها، وقد عدّدها كرستيان بواسيو في مقدمته، فعلينا أن لا ننساها، كما لا يمكن تخطيها من ناحية منطقها الاستشرافي، ومنه :

- الديموغرافية بما تسفر عنه من ظواهر شيخوخة السكان، والمغرب مواجه بها في أفق 2030.
- العولمة التي ستتواصل لا محالة مستندة أكثر على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، سوف تتسع هذه الدينامية إلى الحد الذي تغير فيه حياتنا بجعلنا ننتقل من العهد الصناعي لنتجه نحو المعلوماتي والالتحامي. بيد أنها تطرح في الآن عينه مسألة مستقبل نماذج الحكامة والتنظيم الراهنين. هل هما قادرتان على التكيف والتحول، أم ستظهران نماذج مقاومة للتغيير، بل والتراجع كما عرفنا في الحقبة 1880–1914في أوروبا ؟
- جهوية فضاءات الحياة والتبادل، مع كل النقاشات المثارة بين أنصار التعميق، ودعاة التوسيع (أوروبا المتوسطة، الاتحاد الاوروبي، إلخ).
- القطائع حول الطاقة (من النفط إلى الهيدروجين..) مع توترات قوية دائمة حول القدرات والشكوك القوية المبنية عن الأسعار، والاحتياطيات، وتكنولوجيات التعويض.
- مكافة البطالة (حملة الشهادات تحديدا) في سياق التعجيل بالتمدن وهجرات السكان.
- التقسيم الجديد للعمل الذي يجري إرساؤه حول منطقة المحيط الهادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند.
- الأشكال الجديدة للنمو والرسملة، مع وصول لغات جديدة مثل التنمية المستدامة أو ممارسات جديدة من قبيل التأمين والشفافية المالية وذلك عقب التأثيرات الناجمة عمّا لحق مؤسستي (Enron, Worldcom).
- الهشاشة القوية للأسواق المالية الذي سيبقى مستمرا ومهيمنا على الخمس عشرة سنة القادمة، وعلى صعيدي الميكرو والماكرو.

الظاهر أن جميع العناصر متضافرة للزيادة في اختلالات النظام العالمي، أكثر من كونها تستسهل ظهور انسجام شمولي مؤهل لحدوث تبادل في المنافع. بل على العكس سيتجه العالم نحو مزيد من الهزات والراديكالية والمواجهة في العقود المقبلة، ولن نراه يسير وفق الضوابط الباردة والمتحكّم فيها، كما كان عليه الشأن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما يطرح في العمق مسألة نماذج الحكامة للسنين القادمة.

وإذا ما تبنينا هذه الفرضيات، وتقبلنا أكثر وقوع حوادث خطيرة، وأن نقيم تفكيرنا على مبدأ الواقع في هيئته السياسية، ما هي، عندئذ، يا تُرى العِبر الكبرى من وراء هذه الندوة الأولى المخصصة للمغرب في أفق 2030 ؟

من ناحيتي هناك أربع عبر تدور حول المسائل التالية : ما هي مآزقكم ؟ أولوياتكم ؟ إكراهاتكم ؟ فرصكم وبدائلكم ؟

ما هي مآزقكم ؟

الخطر الأكبر في باب الاستشراف هو أن تكبتنا رؤية معينة للتاريخ، إن هذه، حتى ولو اعتبرت سلبية هي دائما أكثر راحة من انعدام يقين في مستقبل مضطرب لا أحد ينتظرك فيه، وفي هذا الشأن كتب ألبير كامو : "إنها ليست مسألة كلمات بقدر ما هي مسألة زمن"، وهو ما أراه ينطبق على السياق المغربي، وهو ما عبر عنه هنري لورنس عدة مرات بعبارته : "إننا لسنا أبدا سجناء لماضينا" ومن ثم سأقدم إليكم ثلاثة اقترحات لأحرر عقولكم من بعض الكوابح التي تشل قدرتكم دون معانقة المستقبل؛ حاولوا وضع فرضية أنه في أفق 2020– 2030 :

- سيكون ملف البوليزاريو مع الجزائر قد سُوّي. وحول هذا الملف الصعب والحسّاس بالنسبة للمغرب، من غير المستبعد التوصل إلى تسوية للنزاع بتأثير أحداث من خارج، مرتبطة بالذات بالوضعية الإفريقية وتجبر الأطراف على اللقاء حول حل مقبول.

- ستكون دمقرطة البلاد قد ترسخت بتمثيلية أقوى وتحمل مسؤولية أكبر من لدن المجتمع المدني في الحياة العمومية والمحلية. وإذ نرى اليوم أن الأنظار مسلطة على تجاوزات الماضي، فهذا أمر مفهوم، خاصة والحكومة تنشد الشفافية، لكن لا تضيعوا وقتا طويلا في هذه الأمور، فأمامكم أوارق هامة تتطلب منكم طاقة أكبر، أغلب هذه الأوراش مفتوح، بموجة تمدن قوية، وشيخوخة لساكنتكم، ونقص في الأمية والفقر، ومكافحة للبطالة، إلخ، كلها رهانات ستأخذ وقتكم ومواهبكم، وستشكل أساس لتموقعكم الاستراتيجي في 2020–2030. سيكون من بينها، علاوة على الاستقرار السياسي الذي ستكونون قد نجحتم في إقراره (وهو ما لن تعرفه جميع بلدان المنطقة)؛ أقول سيكون نوع المستقبل الذي عرفتم كيف تصنعون من أجل شبيبتكم التي لـ 52 % منها أقل من خمس وعشرين سنة وقرابة ثلثها أقل من خمسة عشر عاما، إن هذه الأجيال هي التي سيصبح أعمدة المغرب للعقود الثلاثة القادمة.

- أوروبا المتوسطة ليست ورشا مستقبليا، بل هي ورش قائم منذ خمسة عشر عاما، وأن نتخيل بأننا سنُسمي أحد شركائه في 2020 يعني فوات الأوان. ففي هذا الإبّان سيجري التفاوض حول الاتفاقيات، والآن تُبرم الشراكات، حتى وهي تشكو من نقص، وكيفما كانت السياقات الجيوستراتيجية الراهنة على الصعيد الجهوي (انظر البلقان، البحر الأسود، شرق المتوسط، الجزائر، إلخ.) لقد أصبح البحر المتوسط أحد أكبر أحواض اختمار التاريخ العالمي مع خلفية انقلاب ديموغرافي غير مسبوق بين الشمال والجنوب، وانتعاش للفاعلين الاستثنائيين، والمزاحمة في مضمار الخلق المستهان به غير المشمولة بعناية كل الاستشرافيين. الجميع أنظاره مسلطة على المشاكل الأمنية للمنطقة، وقلة فقط من يركز على طاقات هذا المحيط المتوسط.

تجاه هذه الاقتراحات الثلاثة أدعوكم لقبول مبدأ "لم لا" أو مبدأ "وماذا لو حدث هذا فعلا" ؟

وماذا لو أن قضية البوليزاريو سوُيت، نتيجة التزام خصوصي من المغرب تجاه القارة الإفريقية وجارته الجزائر ؟

ولو أن النموذج المغربي حُسم كنموذج سياسي ناضج ومجدّد بتوازن مدروس بين التيوقراطية، المؤتمنة على القيم الجوهرية وتعبير ديموقراطي متجدد حول مجتمع مدني مسؤول عن التزاماته ؟

وماذا لو أن المغرب أصبح أحد الأقطاب الكبرى للتنمية ولرسوّ أوروبا المتوسطية، إلخ ؟

من المؤكد أن بلدكم الصغير سيغدو عندئذ فاعلا لا يمكن تخطيه من الاستراتيجيات الإقليمية، وانطلاقا من التوازنات الجديدة على المستوى العالمي. ما يفترض طيّ صفحة عدد من المواضيع، والقيام بعمل المراجعة هذا ومعرفة تحويل الملفات المفتوحة للتوجه نحو عملية إعادة تعريف وتحديد بقيادتكم. وهي مهام لا يمكن أن تتم إلا بعلاقة مع حقيقتكم التاريخية البربرية–الإفريقية. من هذه الناحية، يعتبر المتوسط وإفريقيا خط أفق لا غنى عنهما بالنسبة إليكم، واحد موصول بالرفاه، والثاني بعبارة الاندماج، وهما معا قرينان بالأمن، من جهة أخرى فلا تفكير في القيادة بدون الرجوع إلى الخصوصية المغربية، ضمنها الدفاع عن القيم الجوهرية وتثمين الثروة الوطنية المتمثلة عينا في شبيبتكم، مما هو أساس للأصالة.

والقيام بعمل المراجعة لا يعني نفي الصعوبات القائمة ولا إنكار ماض أليم أو صعب عند البعض، بل هو قبل كل شيء القبول بأن

عالم الغد سيصبح مختلفا عن عالم اليوم، وهو، كذلك، اتخاذ القرار بأنكم ستصبحون فاعلاً مسؤولاً وحاسماً.

ماهي أولوياتكم ؟

عرف إمليو فونتيلا كيف يطرح ضمنيا إشكالية : "الاندماج، الشراكة، الجوار" التي هي في قلب النقاش على الدوام، فماذا نختار ؟ قدم لكم ترستيان دو بواسيو بكيفية جهيرة عنصرا جوابيا : "أيّاً كانت الصيغة المتبنّاة، فلابد من الجرأة والقدرة على التفكير أبعد وأكثر طموحاً".

إن نقاط الدخول للتحليل عديدة، فما هي ؟

- إنها العلاقة بالجزائر والخلاف الشائك حول الصحراء الغربية ما يعبئ وسيعبئ أيضا حصة معتبرة من طاقتكم. هذه العلاقة التاريخية لا يمكن، لا الاستهانة بها ولا تجاهلها نظرا لحجمها وكذا اللااستقرار المزمن للنظام الجزائري. والدعم السوسيوسياسي للمجتمع الجزائري هو في ما يبدو موضع اهتمام جيل (اللهم حادث خطير من قبيل نظام إسلامي في الحكم) مع وضعية ديموغرافية وتمدن مماثلة لما في المغرب (ما يعني توترات اجتماعية دائمة) .

وهذا ما يعني ضمنياً أن علاقة الجوار هذه ستكون متطلبة من ناحية الصرامة (خاصة على الصعيد الأمني) أو التعايش (على صعيد المبادلات السوسيو–اقتصادية حول بروتوكول "المغرب العربي الكبير").

الحلقة الأولى : إفريقيا– أوروبا– البحر المتوسط– الولايات المتحدة

يقع المغرب على مسافة متساوية من شركائه الرئيسيين (بين خمس وثماني ساعات من الطيران). هل عليه أن يلعب الاندماج ؟ كشف كل من إيملِيو فونتيلا ودو فال برونيل في تدخلهما عن حدود هذا النوع من المسعى، خاصة عبر دراسة معمقة لاتفاقيات التبادل الحر (انظر مقاربة الاتحاد الأوروبي ومقاربة الولايات المتحدة الأمريكية) تجعل من الشركاء مجرد "مناطق محترفات" (zones ateliers) دون تقاسم حقيقي للقيمة المضافة ومع ذلك تبقى مسألة الاندماج الجهوي مطروحة، لكن بأيّ ثمن، وبأيّة شروط، وأيّ كلفة للهويّة، ونحو أيّة آفاق ؟ بالعلاقة مع كلا المقاربتين المثاليتين المتمثلتين في نموذجي الاندماج الأمريكي الشمالي والأوروبي، تطرح العلاقة مع اللانموذجين المتوسطي والإفريقي. على هذين الأفقين، فإن المغرب يواجه سياقات وليدة إن لم تكن عمياء تحتاج إلى خلق علاقات جديدة ليست من طبيعة "المغرب الكبير"، واتحاد المغرب العربي أو منظمة الوحدة الإفريقية. أجل لقد وُجدت هذه النماذج، وأظهرت نفعها ولكنها لم تثمر وتعد تستجيب لرهانات التنمية في هذين المحيطين. والمجال اليوم مفتوح، وكل شيء قابل لإعادة النظر. على أن المغرب مجبر على أن يلعب مع هذه الميادين الأربعة التي هي في الحلقة الأولى لقربه ومصالحه الكبرى، وليس له أن يعطي الأولوية لهذه على حساب تلك، فالأربعة كلها حاسمة لمستقبل البلاد.

الحلقة الثانية : الوافدون الجدد

بعيدا عن المغرب على الصعيد الجغرافي، وقريبا منه على صعيد التأثيرات الجيوستراتيجية، أولئك المدعوون بالوافدين أو الداخلين الجدد، والذين يختصرهم الخبراء، في إسم (BRIC بريس : البرازيل، روسيا، الهند، الصين) الذين لم يعد ممكنا تجاهلهم في مادة الاستشراف. إن حجم صعودهم لهو من القوة في كل الميادين أنه يمس كل البلدان والصغيرة منها على الخصوص مثل المغرب، التي هي في طور الانتقال، قل استدراك ما فات. لقد أصبحت الصين "محترف العالم"، والهند "مركز الخدمة" والبرازيل بلد ذاهب في اتجاه أن يصبح "الممون الزراعي"، أما روسيا فهي تلعب دور "الملاذ الأمين على صعيد الطاقة" في الوقت الذي ينكفئ فيه الغرب على مشاكله في الشيخوخة والتقاعد.. إن هذه المعالم الأربعة للاقتصاد والسياسة العالمية تشوش حاليا على كل استراتيجيات البحث وتوطيد الزعامة. بالأمس فكّر المخططون على أساس نوع من التراتبية لقوانين العرض والطلب، وبنوا أفكارهم على تقسيم دولي للعمل منظم، مع فصل ذكي بين السوق ومؤسسات محترمة مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، بل والدول. منذ عشر سنوات، ومنذ خمس سنوات خاصة، ذهب هذا التفكير بدداً بحكم قوانين العدد الكبير، ذلك أن الصعود القوى لآسيا، وعلى هامشها أمريكا اللاتينية يعيد النظر في كل المعطيات الماكرو اقتصادية بصفة دائمة.

إن هذا التعديل للمشهد الاقتصادي – تغير البراديغم – في ذاته بلغ حداً ينبغي اعتباره من نوع الحادث الكبير، فما يجري الآن في

ميدان النسيج إنما يمهد لصدمات ستحدث في العقود القامة تضرب كل مرافق السوق. وقد قدّم جاك غرافيرو في عرضه عن آسيا والصين بالذات تمثيلات عدة للمسلسل الجاري مع سيل من المعطيات بالأرقام تدير الرؤوس. ففي أفق 2020–2030 ستمثل الصين والهند 25 % إلى 30 % من (ن.د.إ.) العالمي، وستجاوز الصين الولايات المتحدة، أما مجموعة العشرة فتصبح مكونة في 2020 إلى نسبة 80 % من القوى المتاخمة للمحيط الهندي والهاديء، وتقديرات غولدمان ساش وهي (بالترليون دولار) على مدى خمسين سنة أكثر تعبيرا : الصين 24، الولايات المتحدة 35، الهند 27، الاتحاد الأوروبي 20 (منها 4،3 لفرنسا) إلخ.

بينئذ سيرغم الوافدون الجدد، بوجود حوادث أو بدونها، قوى الأمس على أن يفتحوا لهم أبواب التنظيم الدولي، سواء على مستوى مجلس الأمن أو على صعيد انبثاق إدارات جهوية جديدة. وماذا يمكن أن يقال عن الترابطات النقدية الجديدة إذا ما أصبحت عملات هذا الفضاء قيما مرجعية في العقدين القادمين ؟ وعلينا أن لاننسى اليوم، أن بعض شبكات الأعمال الصينية قد نجحت في أن تنتج، في ما لا يزيد عن عشر سنوات، من رأس المال الثابت (FBCF) مقدار ما أنتجته أوروبا العجوز في قرن من الزمن.

إن هؤلاء الوافدين الجدد، وبعبارة كرسيتان ذو بوانسيو، يفرضون جرأة. وعلى المغرب أن يأخذ بالاعتبار هذه الأولوية، عليه أن يستعمل المستويات الثلاثة للجوار والاندماج والشراكة لتحفيز شبكاته من الأعمال ودبلوماسيته من أجل أن يتوصل على الدوام إلى أفضل هيئة، وما ينبغي أن يعطي الأفضلية لهذا المستوى على حساب ذاك، نظرا لما يعترى النظام من عدم استقرار دائم. وتشخيص المشهد العالمي يتطلب الحفاظ على بعض المرونة، وعلى نزعة تناورية، وخاصة على استقلالية كبرى لمقاومة الصدمات العنيفة المحتملة للعقود القادمة.

ما هي الإكراهات التي تعترضكم ؟

أن تكون جريئا وطموحا هما ضرورة لمن يريد توطيد صورة زعامته. لذا لابد من الوعي بوجود مبادئ في الواقع لايستطيع المغرب أن يتخطاها. هذا ثمن الجغرافيا، وهناك مسائل لا يمكن إخفاؤها نظرا لمخاطر كامنة، وهي تتضمن عوامل دائمة وثقيلة الوزن للسياسة المغربية.

المسألة الإفريقية

العامل الأول ولاشك هو المسألة الإفريقية ؛ وقد تحدث جاك جيري وأنتوانيت دينغا دزوت ومن البنك الإفريقي للتنمية، عن هذا الجانب بوضوح. والنقطة المركزية لهذا الملف تخص اللااستقرار الدائم للقارة الإفريقية التي تسير على غير هدى للعقود القادمة. والمسألة الأساس التي تطرح خلف الانفجار الديموغرافي لإفريقيا، وأمواج مهاجريها، وأمراضها الكارثية كالسيدا، وإيبولا، وغيرها المهلكة للسكان ؛ المسألة هي الوضعية الأمنية جرّاء تعدّد الحروب الأهلية والقبلية كما نشهدها منذ خمس سنوات (في ليبريا، سيراليون، الكونغو، الكوتديفوار إلخ.)

وانفجار النظام الإفريقي الذي يزداد غرقا في الفوضى، وعجز الغربيين عن ضبط الأزمات في مواجهة عنف موغل في التطرف، ليطرح في النهاية مسألة بقاء المغرب، فالقرب مع إفريقيا ينبغي أن يكون مدعاة لحث السلطات المغربية على اتخاذ تدابير احتياطية، وكذلك الشروع في مقاربات جريئة وخلاّقة تجاه هذه القارة، ذلك أن الرهان كبير حقا، ومن الآن نعاني كيف أن الرباط والدارالبيضاء أصبحتا الوجهة المفضلة لعديد من المهاجرين الهاربين من قسوة النزاعات الإقليمية ومن الفقر. لكن إلى ماذا ستؤول الأمور بعد ثلاثين سنة، حين ستصل الساكنة إلى أزيد من مليار من السكان الأصليين ؟

كان الملك الحسن الثاني وحكومات زمانه قد قادت بهذا الخصوص استراتيجية مرافقة ومساعدة عبر منظمة الوحدة الإفريقية. واليوم يحتاج الحال استنباط مبادرات جديدة، تكمّل إن لم تدعم تلك التي تقودها جنوب إفريقيا، ولاشك أن سياسة الفراغ واللامبالاة إزاء إفريقيا ستكون أسوأ السيناريوهات بالنسبة للمغرب، وأفدح منها الاكتفاء بسياسة خطابية على الطريقة الغربية حدودها الإثارة الإشهارية. لا شيء في هذا المجال يعدل العمل الميداني، وهو سيختبر في ثلاثة ميادين : الحكامة، المسألة الأمنية والتعليم. وحول هذه النقاط الثلاث، فإن المغرب قادر على تقديم الكثير بفضل معرفته الصميمة بالقارة الإفريقية.

المسألة الأمريكية

نظرا لما تحظى به من تفوق في عديد الميادين (نظام المعلومات، التكنوجيات النموذجية، المالية، العسكرية (54 % من النفقات

العالمية)، الاتصال، إلخ.) فأمريكا الشمالية لا غنى عنها، ولا شيء يمكن فعله بدونها، وهو البُعد الذي أكّده وليام زارتمان في عرضه، وحتى لو وُجدت تقلبات من ناحية القوة، فليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية نية للتخفيف من ضغطها الحالي، ولا تعديل صيغ تحالفاتها وشراكاتها القائمة. إن هدفها هو إرغام باقي العالم على تبني إعادات تعريفها هي للُعب الزعامة، بإيقاعها وحسب مناهجها، وخاصة مع انبثاق مجموعة (BRIC) وتراخي أوروبا العجوز.

هي مسألة حيوية للأمريكيين وستبقى في قلب انشغالاتهم أيّاً كانت الأغلبية الواصلة إلى الحكم، للعقدين أو العقود الثلاثة القادمة، وكيفما بلغت الكلفة الأمنية لتحمل أو إقناع الشركاء، ستفرض هذه السياسة الواقعية (realpolitik) نفسها أكثر فأكثر، مع ما يوجد في خلفيتها من عناصر ضعف حادة تهدد سلامة النظام في كل لحظة. من بينها نحتاج إلى تعيين عنصرين : الأول على المدى القصير، المتصل بالنظام المالي الذي يعيش بالقرض وأعلى بكثير من إمكاناته، وكله على ظهر الادخار الدولي، وخاصة عند الفرنسيين واليابانيين ؛ والعنصر الثاني يبرز مع الصعود القوي للظاهرة الإسبانوية (hispanique) التي من شأنها أن تعيد النظر على مدى متوسط في هيمنة نظام (WASP – أي الغلبة التي كانت لموجات الهجرة البيضاء البروتستانتية الأولى إلى أمريكا) على الأسس ذاتها (انظر الكتاب الأخير لهنتغتون : من نحن ؟)

والسلطات الأمريكية، واعية جدا بهذه المخاطر، وهي تنطلق من مبدأ أن الهندسات المعمارية الأمنية أو الاقتصادية والعسكرية ترجع إليها، وأنها هي وحدها تملك المفاتيح وليس لباقي العالم إلا أن يتبع ويقبل أو يتهمّش. من جهة أخرى، فالثقافة الأمريكية هي ثقافة التحدي الدائم، والحدود الجديدة، وخلق فرص جديدة، إنها مستعدة ومصممة على الذهاب في الخطوط المرسومة لها (انظر مشروع القرن القادم الذي ينادي به المحافظون الجدد) لا بكيفية معقولة ولكن بالعنف إذا لزم الأمر، ومع توزيع الثمن المطلوب على الحلفاء الذين باتوا عاجزين لافتقارهم لمشاريع وحس البقاء، أما حاجز الاعتراض على هذه الاستراتيجية فيمكن أن يوجد في الشرق الأوسط، بل وفي آسيا الوسطى، وفي مواجهة الصين وروسيا و شرق متوسط، أكثر تصميما على إطلاق أنواع أخرى لمنطق الحياة والحكم.

الوضعية المعقّدة لأوروبا

تبدو أوروبا لكثيرين مثل خدعة. الجميع يتكلم عنها كما لو أن الأمر يتعلق بنظام حكامة مكتمل. والحق أن أوروبا ليست منتوجا نهائيا ولا يمكن أن تكون كذلك. إنها مسار يسعى سكان، وأحلام، وتواريخ متناقضة وحتى شقيقة أن تندمج فيه لأجل غاية محدّدة ومفهومة إلى حدّ معين. والغاية الوحيدة المشتركة والمنشودة هي السلم والرخاء، حتى ولو أن هذا الأخير يولد فوارق في العائدات وفوضى سوسيواقتصادية.

أما الغاية التي لم تنضج بعد فهي الأمن الجماعي الذي يفترض مستوى قابلية أكيدة لما هي عليه المصالح الكبرى لأوروبا. على السؤال الأساس ″من أجل من نموت ؟″ لم تقدم أوروبا الجواب ولا هي تريد تقديمه في الوقت الحاضر، وعلى العكس، وعن سؤال أكثر بساطة : ″يف نعيش ؟″ تتوفر أوروبا على عديد خطابات، اجتماعية واقتصادية أو نقدية. من المؤكد أن الجميع يريد الالتحاق بها آملا في المزيد، لكن أوروبا هي مثل فتاة جميلة نريد أن نعيش معها اللحظات الحلوة، على أن يتم الزواج وفق شروط معلقة، والتي لا يتصور أحد العيش معها يوماً في شيخوخة تلزم بالتخلي، والتفاهم المتبادل، والقبول، والتضامن، خاصة حين يُصبح كل شيء على غير ما يرام.

ومن غير شك فإن أوروبا هي الورش الأشد صعوبة عند أبوابكم وستطلب منكم كثيرا من الصبر والذكاء، وستحمل إليكم مزيد إكراهات وسوء فهم وإحباطات، خاصة في ما يتصل بالسياسة الداخلية والحلول العاجلة. هنا يصبح السؤال الأساس هو معرفة هل سيتوقف توسّع أوروبا عند الحدود الحالية، أم أن حلم موني Monnet سيذهب أبعد من البوسفور ومضيق جبل طارق مدمجاً كل الشعوب المعتنقة للكتاب ضمن مقاربة دينية وفي الآن عينه أكثر كهنوتية وفي فضاء موطّد، أمنياً خاصة، ما يطرح للعقود القادمة مسألة اندماج تركيا، وأيضا، روسيا وبلدان المغرب العربي. هذا، إذا ما أعطى خبراء اللجنة الأوروبية وأوساط رجال الأعمال رأيا إيجابياً من هذه الناحية، فالشعوب الأوروبية الأصلية تبدي مقاومة عنيدة لا يمكن الاستهانة بها. إذ هي تعتبر أوروبا، فضلا عن أحلامها في السلم والرخاء، فجوة معتقداتها، ومخاوفها، ولحمتها الداخلية التي ينبغي للمغرب أن يظل منتبهاً لها، لا سيما وأن قسماً من سكانه يعيشون بينها، وأحياناً على حساب هذه المعتقدات.

الوضعية الاعتباطية لأسواق المواد الأولية

لقد قالها كرستيان دوبواسيو صريحة : "لا تتوقعوا شيئاً آخر غير التبدّل للسنوات العشر القادمة !" فها الديكور منصوب، والدولار المتراوح ببين 1,30 و1,35 قد يصل إلى 1,50 مقابل الأورو في 2007–2008، وبرميل نفط قد يصل إلى 100 دولار، وهي مبدئيا ليست معطيات مستبعدة بل هي أساسا سيناريوهات ينبغي أخذها بالحسبان للسنوات القادمة، وعند المنذرين بالخطر للشهور المقبلة بسبب الوضعية المتفجرة المهيمنة في الشرق الأوسط. الشيء نفسه يقال عن سوق المواد الأولية، فهنا، أيضا نرى المتغيرات المسجلة منذ عام تبعث على الذهول (الحديد، التماس) المواد الأولية آخذة في التصاعد بسبب الطلب الصيني اليوم ومن الهند غداً، ولا إمكان لأي تقنين، وكل شيء خاضع للمضاربة المسبقة أو الاحتياطية.

وسط اضطراب الأسواق هذا ثمة الوضعية الخصوصية للبترول. إن جميع الخبراء يعرفون أننا لم نعد نملك ما يكفي من القدرات لمواجهة التصاعد القوي للطلب الآسيوي، وأننا بتنا ضحية للاستثمارات الضعيفة للعشر سنوات الماضية (جرّاء الأسعار المنخفضة والمضاربة المالية على أسهم الشبكة العنكبوتية 'الانترنيت')، ولأن منظمة الأوبك ما عادت قادرة على لعب دور المنظم. ومن نحو آخر، هناك الوضعية المحتقنة في الشرق الأوسط (العراق – إيران) واللااستقرار البين في العربية السعودية، فضلا عن بؤر التوتر الأخرى في فنزويلا ونيجيريا تزيد في الطين بلّة. بالمقابل نرى الخبراء يلتقون في الوقت الراهن حول فكرة انفجار خطير في منطقة الشرق الأوسط في غضون السنوات القادمة. إن حادثا مماثلا إن هو وقع لمن شأنه أن يعدّل بعمق خرائط حسابات الحكم والسلطة، سيترتب عنه للعقدين القادمين تعجيل بوقوع بعض التحولات في باب الزعامات السياسية العسكرية، بيد أنه تحول لن تبقى معه القوى الآسيوية (اليابان والصين على رأسها) غير مبالية بسبب تبعيتها في هذا الميدان، تم ماذا يمكن القول عن فاعلين طموحين ولا يمكن تجاوزهم على صعيد الطاقة مثل روسيا ؟

يتطلب منا هذا السياق المقلق جداً كثيراً من اليقظة، ذلك أنه قادر على أن يولد ويثير في كل لحظة– تغييرات للبراديغم التاريخي سواء من جهة السلطة أو على صعيد تكنولوجيات تعويض الطاقة (انظر الأبحاث الجارية حول الهيدروجين، والبطارية المحترقة). ومثل هذا السيناريو سيعدّل بكيفية حاسمة التوازنات الراهنة، ويمكن أن تكون له تأثيرات ليست أقل من تأثيرات انهيار جدار برلين على الاتحاد السوفياتي، لكن ستقع هذه المرة على كاهل الاقتصاديات الغربية، والنظام الرأسمالي.

مسألة الماء

وعلى غرار البترول– سيصبح الماء، أيضا، معطى استرتيجياً جوهرياً، والمغرب مثل البلدان المتوسطية الأخرى، سيعرف هذا الرهان في السنوات المقبلة. واستباق المشكل، وأكثر من ذلك تطوير تكنولوجيا مجددة في هذا الميدان هو سلاح بتّار حقاً.

شيخوخة السكان

باتت أوروبا اليوم مدموغة بهذا الطابع، وبعد عشرين عاماً سيعرف المغرب الانشغالات ذاتها، مع شيخوخة ذات دلالة للسكان وديموغرافية في مرحلة انتقالية.. وكيفما كانت مستويات الاندماج في النظام الأوروبي، فإن مسألة التضامن بين الأجيال ستطرح بصورة أكثر حدة، خاصة في مجتمع سيكون تمدنه قد زاد، وفقد مرجعياته التقليدية، العائلية والقبلية، شأن غالبية المجتمعات التي ستقتلعها الحداثة من جذورها. لذلك تستدعي مسألة الشيخوخة والتضامن الجماعي الاهتمام من الآن حتى لا تفاجئنا في أفق 2020– 2030.

هذه الأسئلة كلها حيوية، وترهن البقاء نفسه : إفريقيا على الصعيد البشري والأمني ؛ أمريكا على الصعيد العسكري والنقدي ؛ أوربا على الصعيد السوسيواقتصادي ؛ الطاقة والماء على الصعيد الاستراتيجي، والشيخوخة على الصعيد السياسي– هذه الأسئلة كلها تحاصرنا من النواحي جميعها ولا يمكن بأي حال تخطيها، هي "وجوه مفروضة" على المغرب أن يتوفر تجاهها على تفكير معمّق، حول سيناريوهات مقبولة وأخرى غير واقعية أو غير مستدامة وأجوبة تكتيكية واستراتيجية متكيفة، مع كل وضعية على حدة.

ما هي فُرصكم وبدائلكم ؟

طلب كثير بينكم أن يُترك مكان ما للحلم وللخيال، وأن لا يتم التكبيل بقيود التاريخ والواقعية السياسية لحوادث زماننا، وأضافوا أن ميزة الاستشراف هي الخروج من "الحصون المشيدة" أو الأفكار الجاهزة، والتاريخ كتبه دائماً المنشقون، كما

أن الأحداث الأساس تُلعب دائما "خارج الأطر" المحكمة. إنهم على حق! فالذين سيقودون المغرب في 2020–2050 هم اليوم على مقاعد الدراسة، و80 % من العروض التي ستطرح على السوق في العشر سنوات القادمة لم تُخلق بعد! ومن جهة أخرى، فإن المناخ العالمي سيواصل تقلصه، على حد تعبير وليام روتمان، مع تزامن في المبادرات التي ستخلخل توّا أفضل التصاميم.

ما هي أخيرا مكاسبكم، طاقاتكم والفرص المتاحة أمامكم ؟

الشباب

الأولى هي الشباب، إنهم مادتكم الأولية الأولى، قوتكم الضاربة، هم اليوم يمثلون هماً بسبب البطالة، وهجرة نخبكم إلى البلدان الغربية، ومشاكل إخرى إنما لا تقلقوا من هذا الجانب، فهم العماد الذي ستبنون عليه مغرب الغد، مغرب 2020–2050. إزاء هذه الشبيبة التي بدأت أوروبا تغار منها وتغازلها، عندكم رهانان: الأول، هو أن تعرفوا كيف تعلمونها طعم المخاطرة أكثر من لذة الأتكال أو الاحتياط. ربوّها في جميع المستويات على "النهج المقاولاتي l'entrepreneurship القيادة المقاولاتية" هذا ما شرحه جاك غرافير جيداً باعتباره مفتاح نجاح آسيا، الصين على الخصوص.

وهذا، أيضا، هو سر فشل الشرق الأوسط الذي وفرت له العائدات النفطية كل الوسائل، لكنه، وبانعدام أي حس للمقاولة، أي بما هو قرين بخلق الثروة، والمبادرة والصفقة انغلق في اقتصاد الريع الذي سيجهز عليه.، أما الرهان الثاني أمام الشباب فعنوانه التعليم والتكوين.

إن أولوياتكم وإكراهاتكم تضعكم في قلب عمليات معقدة تتطلب تحكماً في مختلف الأجواء، والثقافات واللغات والممارسات الجيّدة، وذكاءً متميزاً للتصدي لمختلف التحديات. ومثال جنوب إفريقيا مهم في هذا المضمار لمن يريد أن يعطي لسكانه، في آن، حس البقاء، والاستقلال الذاتي، وكيف ينبغي قيادة زعامة وطيدة حين لا يستقبل أصحابها في "محافل الكبار".

الحدود الجديدة

لقد فهم المغرب الآن أن له موقعا عليه أن يأخذه، حول التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وللثقافة الافتراضية، والميديا المتعددة الوسائط، ومجتمع الإعلام قيد النهوض. إن لهذا العالم مصلحة، فهو يثير الخيال ويمكن أن ينتج عروضاً جديدة تلبي حاجات في مادة الاتصالات لدى الغربيين، وتستجيب كذلك لرهانات تنمية المشروع الأورومتوسطي، وأكثر منها الممتدة نحو القارة الإفريقية، على المدى المتوسط. هذان السوقان القريبان على درجة قصوى من الأهمية، وسيمثلان في أفق 2030 قرابة ملياري من الأفراد ينبغي الاستجابة لحاجاتهم ومُرافقتهم.

وفي السجل ذاته على المغرب أن يستلهم من التجارب الكندية، وتجارب جزيرة موريس أو دبي راهناً، كذا سنغفورة، ليعرف إلى أي حد بمقدوره أن يتحول إلى سوق حرة مجددة وفريدة حول مسائل الاتصال وهندسة التنمية (خاصة في إطار المشاريع الكبرى الدائمة، ومنها تحديداً المشروع الألفي عن إفريقيا)

فرق وطنية أدوار الفاعلين

المغرب في مركز التلاقي والتقارب ولظن بإمكانه أن يصبح فاعلا في الجغرافيا الجديدة للترابطات التي تحدد حاليا في العالم. هناك شراكات كلاسيكية مبنية على منطق التجاوز والاندماج. وهناك أيضا مبادرات جريئة للشراكات Transversales حول تيمات مهمة بالنسبة للمغرب. هذه الشراكات عرفها المغرب عبر التاريخ عن طريق تجارة الحرير مع الصين منذ قرون عدة، ومع اليابان منذ عشرين سنة حول الذكاء الاصطناعي (المعلومات)، كما يمكن أن تعقد مع شركاء جدد خصوصا والذين بإمكانهم خلخلة السوق العالمي بتحولهم إلى مستثمرين في غضون العقدين القادمين. ومقارنة مع الترابية التاريخية لعلاقات القرب، يجب خلق شراكات جديدة مع الحفاظ على المصالح والقيم الأساسية ومعرفة خصوصية تموضعه الجغرافي والاستراتيجي.

استثمار

مازال المغرب ثابتا في فكرة أن الهجرة التي انطلقت منه، المرتبطة بفترة ما بعد الاستعمار، هي قدر ومصدر تخلفه وتبعيته لأوروبا العجوز. كفى، ينبغي التحرر من هذه الرؤية المريضة. على المغرب اليوم أن يتكلم بالأحرى عن جاليته في الخارج ويعتمد عليها لتقوية شبكة تأثيره، وأعماله، وخبراته. جميع البلدان التي أعادت بناءها (بولونيا، كرواتيا، هنغاريا إلخ.) أو قررت إطلاق تنمية قوية (الصين، المجموعة الهندية...) اعتمدت على جالياتها

سواء في الرساميل أو المهارات أو المعرفة، هنا يوجد أمام المغرب رهان جوهري يجب تقريبه من الرهانين الشبابي والمقالاوتي المذكورين سابقاً. وتلعب الصين، شأن الهند اليوم، وتمثل صورة العماد البشري والجالياتي لدعم نموها واستراتيجيات استدراكها.

وما دمنا دائماً بصدد المعالجة الاستشرافية، فالمطلوب علاوة على الهيئات والاختيارات المرجوة، أن تقرروا أول مرة ما تريدون أن تكونوا عليه أولا في العقدين أو العقود الثلاثة القادمة. وسأختم قولي بوضع النقاط على القطائع في براديغم التفكير، والانقلاب لتراتبية لعب الفاعلين الذي وقفنا عليه مرات في هذه الندوة.

هذا ما يقودني إلى صياغة ثلاثة اقتناعات عن بلادكم، وهي اقتناعات مرتبطة بثلاثة عوامل مؤشرة :

- كونكم بلد صغير، وفي موقع فريد، لا يعني أنه لا أمل لكم في الوجود على الصعيد الجيوستراتيجي. فخلال حقبة الحرب الباردة، لعب الملك الراحل الحسن الثاني وحكومات المرحلة أدواراً غير عادية وحاسمة إزاء إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية والبحر الأبيض المتوسط والقوى العظمى حول النزاع الاسرائيلي– الفلسطين، وهذا مظهر من ذكائكم الجماعي، ورأس مالكم التاريخي، وتمييزكم السياسي، وهي خصال ما تزال قائمة وصالحة وربما أكثر من أي وقت مضى، للسنوات القادمة.
- إن الدخول في شبكات هو ما يجعل الأنشطة الاقتصادية اليوم تعرف التحول. فالعبوا إذن ريادة جاليتكم، راهنوا على ذكاء التكنولوجيات الحديثة، والعمل المساهماتي، واقتسام الخبرة.
- وإنه بالنهج المقاولاتي ستصلون إلى إيجاد حلول لكل تحدياتكم الداخلية ومواعيدكم مع الخارج ؛ إنها ثقافة الميدان، ثقافة العمل الفردي المؤطر، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والتجارة، والمخاطرة على الخصوص. هي ثقافة تجري أطوارها حيث للنمو العالمي حضور تسمح، من جهة ثانية، بالبناء، بوضع المجتمع المدني في حالة مسؤولية، أضف تخويلها قدرات المقاومة والصمود في وجه الصدمات الكبرى التي يخبئها لنا المستقبل القريب.

ومن غير الإمكان تطبيق هذه الاقتراحات الثلاثة إلا عندما يتبناها المسؤولون جهاراً ويذهبون بها قدما، وبواسطة تعبير جديد عن الزعامة المغربية. وليست الصعوبة هنا هي السبب في هذا الفعل بل مستوى الرؤية والعزيمة السياسية.

إن شعباً قادرا على زرع البساتين في الصحراء قد أعطى المثال لقدرته على تحويل الأرض القاحلة، الجافة، لذا فإن المسألة الحقيقية التي تطرح اليوم تكمن في القدرة الجماعية على تخيل ما هو أبعد من الحديقة الموجودة، ما سيصبح "جنات عدن".

بيد أن ما أعتبره المسألة المركزية من وراء كل هذا التأمل الاشترافي الذي خضتم جميعا هي الهيئة أو الموقف الذي ستظهرون به تجاه شبيبتكم. وعليه، فأنا أقترح عليكم أن نتأمل في هذا المقطع الحواري المأخوذ من إحدى روايات جيونو Giono, بين رجل مسن وشاب يجلسان على مقعد واحد أراها تنطبق على وضعيتكم :

"هل تريد مكاناً تحت الشمس؟ –طبعاً يا ولدي، – وإذن، اشرع أولاً بأن تفسح لي في الشمس، قبل أن تعمل للحصول على مكان !" هنا، في هذا الجواب، يوجد تفسير لكل رهانات العقود الثلاثة للمملكة الشريفة. ■

السكن والبنية الاجتماعية بالضاحية الحضرية للدار البيضاء

بقلم الحسين نجمي

إن دراسة أشكال وتحولات المجال الاجتماعي لحاضرة الدار البيضاء وتحديدا لضاحيتها الحضرية، تفرض طرح إشكالية إعداد وتنظيم المجال، وبالتالي تساؤل حول البعد الاجتماعي للتحولات المجالية التي عرفتها الدار البيضاء خلال العقدين الأخيرين وخاصة التباين الذي أنتجه نموها وتطورها.

يهدف هذا المقال الى قياس نتائج التمدن من خلال موضوع محدد هو السكن.

ركزنا في مقالنا على دراسة مختلف مظاهر المعنى الاجتماعي للسكن، محاولين من خلال ذلك معرفة الى أي حد يمكن للسكن أن يفيدنا في دراسة المجتمع.

نطرح هنا إشكالية «أن السكن عنصر أساسي للتراتبية الاجتماعية وهو بالتالي يساعدنا علي دراسة مظاهر التفاوت والتمييز الاجتماعيين».

تستهدف الدراسة تحليل النقط الرئيسية التالية :

- السكن دليل على تجزئة المجال ؛
- بنيات التمييز الاجتماعي للضاحية الحضرية.

من خلال تحليلنا لهذه النقط، استخلصنا ما يلي :

تشكف التحولات التي أنتجها امتداد المجال بضاحية الدار البيضاء عن تراتبية اجتماعية، لكن إذا ما عكسنا هذه التراتيبية على المجال، فإنها تتحول الى تعارض ومفارقة :

- مفارقة تقليدية بين الطبقة الميسورة والطبقة الفقيرة.
- مفارقة ثانية بين الطبقة الميسورة والطبقة المتوسطة.

إذا كانت المفارقات الاجتماعية تفسر بواسطة الخصائص السوسيو مهنية، والخصائص الديمغرافية للأسر، وكذا خصائص متعلقة بوسائل الراحة المنزلية، فإن المفارقات المجالية ناتجة عن صلابة تنظيم المجال، بمعنى الاحتفاظ بتنطيق المجال الذي يفرق بين المجالات السكنية.

النتيجة الأساسية الأخرى لتحليلنا، تتعلق بمدى التوقف بل التراجع الذي يمس التطور الاجتماعي، وخير مثال على هذا التراجع هو تدني مستوى عيش الطبقات المتوسطة، الشيء الذي جعل من الصعب لبعض شرائحها الولوج الى سكن مما دفعها الى ولوج السكن العشوائي. ■

نموذج ماكرو اقتصادي قياسي قصير ومتوسط المدى عن الاقتصاد المغربي *

يعرف الاقتصاد المغربي حاليا تطورا سريعا وتقلبات كثيرة جراء تحولات بنيته وتحرره وانفتاحه السريع على العالم الخارجي، مما يجعل مهمة وأعمال التحليل الاقتصادي في صعوبة متزايدة. لذا يكتسي إعداد النماذج الماكرو اقتصادية أهمية خاصة باعتبارها أداة للتحليل الاقتصادي وكذا مساعدة متخذي القرار. في هذا الإطار، قامت مديرية التوقعات والمستقبلية، مؤخرا، بإعداد نموذج مجمع ماكرو اقتصادي قياسي قصير ومتوسط المدى عن الاقتصاد المغربي. وذلك بتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (*INSEE*) بفرنسا.

بقلم جمال بختي ومولاي علي الصادقي، م.س.ت.

أهداف النموذج

على غرار النماذج الماكرو اقتصادية، يعتبر هذا النموذج أداة للتوقعات ولمحاكاة السياسات الاقتصادية وتطورات المحيط الاقتصادي العالمي. ينطلق هذا النموذج من فرضيات مرقمة ويرتكز على مجموعة من الصيغ الرياضية التي ترسم سلوك مختلف المتعاملين الاقتصاديين، لإنتاج صورة واقعية لتطورات أهم متغيرات ومجاميع الاقتصاد المغربي. فمن خلاله وبواسطته، يمكن فهم الميكانيزمات التي تؤثر في الاقتصاد المغربي وبالتالي انجاز الأشغال والدراسات التالية :

- إعداد توقعات اقتصادية على المدى القصير والمتوسط،
- تزويد الميزانية الاقتصادية بالتوقعات والمعطيات الاقتصادية. وتوفير الإسقاطات اللازمة لإعداد إطار ماكرو اقتصادي منسق،
- محاكاة أثر السياسات الاقتصادية وتحولات الاقتصاد المغربي وكذا تطورات المحيط الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الوطني،
- العمل على تطوير وتعميق التحليل الاقتصادي.

خصائص النموذج

يتميز هذا النموذج بالخصائص التالية :

نموذج ماكرو اقتصادي مجمع : نموذج سنوي تغطي قاعدة المعطيات التي اعتمدها، الفترة 1980–2004، يميز بين القطاعين التسويقي وغير التسويقي، ويأخذ بعين الاعتبار كلا من الأسر والمقاولات والقطاع العام وقطاع التمويل والعالم الخارجي

(*) تحت إشراف السيد : Jean Louis BRILLET خبير مستشار بالمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بفرنسا.

كمتعاملين اقتصاديين. ويسمى نموذجا ماكرو اقتصاديا مجمعا لكونه يصف الاقتصاد المغربي بمجمله ويمتد مستواه التحليلي إلى كل المتغيرات والمجاميع الاقتصادية الوطنية.

نموذج يعتمد النظرية الكينيزية : حيث يعتمد على الطلب لتحديد العرض الكلي على المدى القصير، غير أن هذا النموذج لا يقتصر فقط على هذه الخاصية، بل يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الإنتاج المتاحة لتحديد إنتاج السلع والخدمات.

نموذج ديناميكي : لكونه يأخذ بعين الاعتبار تطورات سلوك المتعاملين الاقتصاديين وتراكم رأس المال، مما يجعل من تأثيرات السياسات الاقتصادية الغير متشابهة في مختلف التواريخ والفترات.

نموذج ماكرو اقتصادي قياسي : دور تقنيات الاقتصاد القياسي في هذا النموذج، يتمثل في توجيه اختيار المعادلات الرياضية الملائمة حسب النظريات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية المتوفرة.

نموذج عملي وتطبيقي : حيث تم إعداده انطلاقا من معطيات وإحصائيات الاقتصاد المغربي لرسم واقعه وإعطاء صورة واقعية ومبسطة عن أهم تطورات متغيرات ومجاميع هذا الاقتصاد.

ولأجل توسيع استعمالات هذا النموذج، تباشر مديرية التوقعات والمستقبلية حاليا، إعداد نموذج قطاعي. ويتعلق الأمر بكل من القطاع الفلاحي، بشقيه التقليدي والعصري، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. في هذه الصيغة من النموذج تمت نمذجة التجارة الخارجية بشكل مفصل، حيث تم التمييز بين صادرات المواد المعدنية والمواد الصناعية والمواد الفلاحية، وواردات المواد الطاقية والمواد الصناعية والمواد الفلاحية. ■

التحفيزات الضريبية

بقلم محمد تعموتي، أستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

تعد التحفيزات الضريبية أحد أهم وسائل السياسة الاقتصادية المستعملة في العديد من بلدان العالم وخاصة الدولة النامية. شعبية هذه الوسيلة ترجع إلى السهولة في استعمالها وكونها بديلا للإصلاحات الهيكلية الضرورية لتوفير مناخ ملائم للنمو الاقتصادي ولجلب الاستثمارات.

المشكلة تكمن في كون أن العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية تعيد النظر في نجاعة هذه الوسيلة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها وخاصة جلب الاستثمار الخارجي. وتؤكد هذه الدراسات على الدور السلبي لهذه التحفيزات فيما يخص النجاعة الاقتصادية ذلك لكونها تشجع القطاعات الأقل إنتاجية والأكثر ربحا نظرا لما تتمتع به من إعفاءات ضريبية.

هذا المقال يعرف بالتحفيزات الضريبية من حيث الشكل والمضمون وكذلك الأهداف. ويلخص نتائج الدراسات الاقتصادية في هذا الميدان. ويقدم تحليلا نقديا للطرق المنهجية المتبعة في تقييم هذه الوسيلة. ■